



بنك الإسكان للتجارة والتمويل

The Housing Bank for Trade & Finance

النافذة الإقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث / بنك الإسكان للتجارة والتمويل / العدد 57 تشرين الثاني 2016



أرباح بنك الإسكان
أخبار بنك الإسكان
تقرير التنافسية العالمي
أداء القطاع المصرفي الأردني
أداء الاقتصاد الأردني
آفاق الاقتصاد العالمي
المسؤولية الاجتماعية
أنشطة التدريب والتطوير

مؤشرات الأداء تؤكد قوة البنك وريادته



**145.2 مليون دينار أرباح بنك الإسكان للتسعة أشهر الأولى من عام 2016
بنمو نسبته 10%**

حقق بنك الإسكان خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016 نمواً في الأرباح قبل الضريبة بنسبة بلغت 10% لتصل إلى 145.2 مليون دينار مقارنةً مع 132 مليون دينار تحققت خلال الفترة المماثلة من العام الماضي 2015، في حين نمت الأرباح الصافية بعد الضريبة بنسبة 8.1% حيث بلغت 100.6 مليون دينار مقارنةً مع 93.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن إجمالي الدخل خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغ 279 مليون دينار مقابل 260.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2015، أي بزيادة نسبتها 7.1%.

وفي معرض تعقيبه على هذه النتائج بين السيد إيهاب السعدي المدير العام لبنك الإسكان أنه على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة والآثار السلبية الناجمة عن ذلك على الاقتصاد الأردني، إلا أن البنك تمكن من تمتين وضعه المالي وتعزيز حجم أعماله في مختلف الأنشطة المصرفية، إذ بلغ مجموع الموجودات 7.6 مليار دينار، وبلغت أرصدة ودائع العملاء 5.4 مليار دينار، كما بلغ إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية 4.2 مليار دينار.

وقد انعكست هذه النتائج بشكل إيجابي على مؤشرات أداء البنك، حيث ارتفع معدل العائد على الموجودات «بعد الضريبة» من 1.6% عام 2015 إلى 1.7% للتسعة أشهر الأولى من عام 2016، وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية «بعد الضريبة» من 12.0% إلى 12.9%، وانخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى 3.6%، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.6% وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني البالغ 12%، كما بلغت نسبة السيولة 122.8% وهي تفوق الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة من السلطات الرقابية البالغة 100%.

وبين السيد السعدي أن البنك يضع على سلم أولوياته توطيد العلاقة مع عملائه الحاليين وبناء علاقات عمل جيدة وقوية مع العملاء المستهدفين، وذلك للمحافظة على موقعه الريادي، بالإضافة إلى الاستمرار في مساهمته بتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تمويل الأفراد والمؤسسات والشركات «الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم»، كما يحرص البنك على الاستمرار في تنويع وتطوير خدماته ومنتجاته بما يلبي احتياجات شرائح العملاء كافة، يدعمه في ذلك شبكة فروع «130 فرعاً» وشبكة أجهزة صراف آلي «221 جهازاً»، وهما الأكبر على مستوى القطاع المصرفي الأردني، وأشاد بالدور الإيجابي لمجلس الإدارة في تقديم الدعم المتواصل الأمر الذي يساهم في تقدم وتعزيز مكانة البنك.

بنك الإسكان يوقع "اتفاقية ضمان مخاطر قروض المشاريع الصغيرة الناشئة"

وَقَّعَ بنك الإسكان اتفاقية ضمان مخاطر قروض المشاريع الصغيرة الناشئة مع الشركة الأردنية لضمان القروض والتي تقوم الشركة بموجبها بتقديم التغطية اللازمة للبنك عن مخاطر القروض الممنوحة من بنك الإسكان والمؤسسات المالية للمشاريع الصغيرة الناشئة، وقد وقع الاتفاقية السيد إيهاب السعدي مدير عام بنك الإسكان والدكتور محمد الجعفري مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض بحضور ممثلين عن إدارة البنك والشركة في مقر الإدارة العامة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

وجاء توقيع الاتفاقية بهدف توسيع فرص العمل والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز البنوك والمؤسسات المالية على تقديم قروض لتأسيس هذه المشاريع أو توسيعها، أو رفع كفاءتها الانتاجية، بحيث تقوم "الشركة الأردنية لضمان القروض" بضمان القروض المقدمة لهذه المشاريع الناشئة (المسجلة رسمياً في كافة القطاعات الاقتصادية ما عدا القطاع التجاري والتي بدأت بممارسة النشاط منذ مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات) وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وملاحقها.

وبهذه المناسبة قال السيد إيهاب السعدي مدير عام بنك الإسكان أن توقيع الاتفاقية جاء إيماناً من البنك بضرورة دعم قطاع الشركات الصغيرة الناشئة باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية والهامة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية قدماً، معرباً عن ثقته الكبيرة بالعمل مع الشركة الأردنية لضمان القروض كواحدة من أفضل الشركات الرائدة في مجال ضمان القروض لتقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملاء البنك وبما يعكس حرص إدارة البنك على تلبية طموحات وتطلعات العملاء من خلال أفضل الشراكات مؤكداً على سعي البنك لتقديم الأفضل لعملائه.

من جانبه أكد مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض الدكتور محمد الجعفري سعي الشركة إلى تقديم برامج متنوعة لضمان القروض خاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة الناشئة، لافتاً إلى أهمية الشراكة الاستراتيجية بين بنك الإسكان والشركة الأردنية لضمان القروض، مثنياً انضمام بنك الإسكان لبرنامج ضمان تمويل المشاريع الصغيرة الناشئة لما يتمتع به البنك من قاعدة عملاء واسعة على مستوى المملكة وسجل حافل بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة العالية مما يدعم فرص نمو الاقراض الموجه للمشاريع الريادية، وبين أن البرنامج يضمن 85% من قيمة القرض الممنوح للمشروع الناشئ (عدا القطاع التجاري) ويسقف يصل غلى 100 ألف دينار .



”ديفيد بشار سهاونة“ يفوز بجائزة بنك الإسكان الكبرى الأولى وقيمتها ”1,111,111“ دينار



أعلن بنك الإسكان عن فوز الطفل ”ديفيد بشار سهاونة“ بولاية والده العميل لدى فرع ”شارع عبد الله غوشة“ بالجائزة الكبرى الأولى للعام 2016 والبالغة قيمتها 1,111,111 دينار، وكان ذلك ضمن السحب الذي بث على شاشة التلفزيون الأردني مباشرة من موقع الحفل الذي أقامه بنك الإسكان في ”العبدلي مول“ للإعلان عن اسم الفائز بالجائزة التي تعد الأكبر في الأردن ولفائز واحد فقط، وبما يعكس مدى الشفافية والمصداقية العالية التي يتعامل بها البنك في السحوبات على جوائز التوفير التي يكافئ بها عملائه.

ويحرص بنك الإسكان على التواصل المستمر مع عملائه تقديراً لولائهم الدائم وثقتهم بخدماته المصرفية المتعددة والمتميزة، حيث يسعى البنك دائماً من خلال هذه الحملات التحفيزية إلى تشجيع العملاء الحاليين لزيادة أرصدة حساباتهم وتشجيع المواطنين من غير العملاء إلى فتح حسابات توفير جديدة لدى أي من فروع البنك أملاً بالفوز بالجوائز العديدة التي يوزعها البنك على أصحاب هذه الحسابات.

وما يجدر ذكره أنّ بنك الإسكان هو البنك الرائد والمتصدر دائماً في مجال منح جوائز حسابات التوفير على المستوى المصرفي في الأردن حيث يبلغ مجموع الجوائز النقدية التي يقدمها بنك الإسكان لحسابات التوفير ما يزيد عن 7 ملايين دينار سنوياً وهي الأكبر في السوق المصرفي الأردني دون منافس يفوز بها أكثر من 10 آلاف فائز خلال العام 2016 علماً بأنه سيتم إجراء السحب على الجائزة الكبرى الثانية 1,111,111 دينار في نهاية شهر كانون أول 2016.

ليه ما تكون إنت المليونير الثاني؟

انتظرونا في السحب على الجائزة الكبرى الثانية للعام 2016



إطلاق برنامج "شقتي" بالتعاون مع شركات الإسكان

قام بنك الإسكان بإطلاق برنامج "شقتي" لتمويل العملاء الراغبين بشراء الشقق السكنية بالتعاون مع شركات الإسكان وذلك انطلاقاً من أهمية تأسيس علاقة للبنك مع شركات الإسكان بصفتهم الجهة الأكبر الممثلة للقطاع العقاري الأردني. وبرنامج "شقتي" هو عبارة عن برنامج تسويقي يقوم على أساس تقديم امتيازات تفضيلية للعملاء الراغبين بامتلاك شقق سكنية من شركات الإسكان والتطوير العقاري المعتمدة، وبما يساهم في تشجيع العملاء على تمويل شراء شققهم من خلال بنك الإسكان، بالإضافة إلى تحفيز شركات الإسكان على تحويل عملائها للحصول على التمويل اللازم من قبل البنك. وما يميز برنامج "شقتي" عن سائر البرامج المنافسة ما تضمنه من حوافز تشجيعية تتمثل في أسعار الفائدة التفضيلية، ونسب التمويل التي تصل لغاية 100% من قيمة الشقة ولمدة سداد تصل لغاية 25 سنة، والسرعة في إجراءات منح القروض من خلال تطبيق آلية "إحالة الفرص البيعية" وغيرها من الامتيازات. علماً بأن البرنامج يسعى لتوسيع مظلة شرائح العملاء المستهدفة لتشمل العملاء المحولة رواتبهم للبنك والمغتربين والأجانب المقيمين في الأردن وأصحاب الدخول الحرة.



حقائق وأرقام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2016

أصدر الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقريراً جديداً بعنوان "حقائق وأرقام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2016".

وتظهر الأرقام الواردة بالتقرير العديد من الحقائق أهمها:

- أن ما نسبته 53% من سكان العالم (حوالي 3.9 مليار شخص) ما زالوا مستبعدين من الموارد الهائلة المتاحة على الإنترنت على الرغم من انخفاض أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول العالم.
- أن البلدان النامية تضم 2.5 مليار مستخدم للإنترنت مقارنة بـ 1.5 مليار مستخدم فقط في البلدان المتقدمة.
- بلغ معدل انتشار الإنترنت في البلدان المتقدمة ما نسبته 81%، مقارنة بما نسبته 40% في البلدان النامية و15% في البلدان الأقل نمواً.
- أن تغطية الهواتف المحمولة باتت اليوم شبه كاملة، إذ أن 95% من سكان العالم (حوالي 7 مليارات نسمة) يعيشون في مناطق تغطيها شبكة خلوية أساسية متنقلة من الجيل الثاني (2G)، في حين وصلت شبكات المحمول ذات النطاق العريض **Mobile-broadband networks (3G أو أعلى)** إلى 84% من سكان العالم، منهم 67% من سكان المناطق الريفية.
- انتشرت شبكات النطاق العريض المتنقل المتقدمة (LTE) بسرعة خلال السنوات الثلاث الماضية وباتت تشمل اليوم 4 مليارات نسمة تقريباً أي ما نسبته 53% من سكان العالم.
- وفي حين تزايد عدد الاشتراكات في النطاق العريض المتنقل في البلدان النامية ليصل إلى معدل انتشار يبلغ 41% تقريباً، تراجع نمو انتشار النطاق العريض المتنقل بوجه عام، وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يصل مجموع الاشتراكات في النطاق العريض المتنقل إلى 3.6 مليار اشتراك في نهاية عام 2016، مقارنة بعدد 2.3 مليار في نهاية عام 2015.
- يتوقع أن يبلغ عدد الاشتراكات في النطاق العريض الثابت على الصعيد العالمي نحو 12 اشتراكاً لكل 100 شخص في عام 2016، وأن تسجل مناطق أوروبا والأمريكيتين ودول الكومنولث أعلى المعدلات من حيث الانتشار.
- ويتيح النمو الكبير الذي تشهده الصين دخول النطاق العريض الثابت إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، حيث يتوقع أن تتجاوز معدلات نموه 10% قبل نهاية عام 2016.
- وفي ظل الهبوط المستمر لأسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستطيع اليوم نحو مليار أسرة في العالم النفاذ إلى الإنترنت، ومن بينها 230 مليون أسرة في الصين، و60 مليون أسرة في الهند، و20 مليون أسرة في أقل البلدان نمواً والتي يبلغ عددها 48 بلداً.
- تبلغ نسبة الأسر الموصولة بخدمات الإنترنت في أوروبا 84% من إجمالي عدد الأسر، في حين تبلغ 15.4% في المنطقة الإفريقية.



- بحلول نهاية عام 2016، سيبقى 53% من سكان العالم غير مستخدمي الإنترنت.
- في الأمريكيتين ودول الكومنولث، سيبقى ثلث السكان غير مستخدمي الإنترنت.
- في أفريقيا، ستبلغ نسب غير المستخدمين حوالي 75% من السكان، بينما تصل إلى 21% في أوروبا.
- في آسيا والمحيط الهادي ستبلغ نسبة غير المستخدمين 58.1%، وبنسبة مشابهة تقريباً في الدول العربية 58.4%.

• وعن معدلات انتشار الإنترنت بين الرجال والنساء، أوضح التقرير حصول الرجال على نسب أعلى مقارنة بالنساء في مناطق العالم كافة، وقد ازدادت الفجوة بين الجنسين من مستخدمي الإنترنت في العالم من 11% عام 2013 إلى 12% عام 2016، في حين كانت الفجوة بين الجنسين على الصعيد الإقليمي هي الأكبر في إفريقيا إذ تبلغ 23%، بينما كانت هي الأقل في الأمريكيتين إذ تبلغ 2% فقط.

أما على الصعيد المحلي فقد صنف التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات في نهاية العام 2015، الأردن من بين أعلى 20 دولة في العالم (الدول ذات الدخل المتوسط) بنسبة انتشار الإنترنت.

وأشاد الاتحاد بنسب انتشار الإنترنت في الأردن، معتبراً أن ارتفاع نسب الانتشار يقدم فرصة للدول للانتقال لمفهوم المدن الذكية.

وأوضح التقرير أن نسبة انتشار الإنترنت والخلوي في الأردن جاءت أعلى من المعدل العالمي، حيث أن المعدل العالمي لانتشار الإنترنت لكل 100 مستخدم سجل 41%، فيما سجل بالمملكة 53.4%.

بينما المعدل العالمي لانتشار الخلوي 112.4% لكل 100 مستخدم، فيما بلغ بالأردن 179.4%. ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي 2016، فقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة ليصل إلى 8.1 مليون مستخدم، مقابل 7.9 مليون مستخدم في نهاية 2015.

السيناريوهات البديلة لرفع أسعار الكهرباء



اقترحت دراسة بحثية أعدها منتدى الاستراتيجيات الأردني خلال شهر تموز 2016 ثلاثة سيناريوهات كبداية لرفع أسعار الكهرباء، حيث يمكن تطبيق السيناريوهات مجتمعة أو منفردة، كما تم الاعتماد في صياغة هذه السيناريوهات على الفرضيات التالية:

- اعتماد تكلفة إنتاج كل كيلو واط / ساعة واصل من المشتقات النفطية لعام 2015 بحوالي 11 قرشاً.
- اعتماد تكلفة إنتاج كل كيلو واط / ساعة واصل من الطاقة المتجددة لعام 2015 بحوالي 7 قروش.
- اعتماد تكاليف الصيانة والتشغيل والتوزيع لكل كيلو واط / ساعة بحوالي قرشين.
- اعتماد معدل أسعار النفط للبرميل الواحد لعام 2015 بحوالي 50.8 دولار أمريكي.

حيث يرى المنتدى بأن الحل يجب أن يوازن ما بين احتياجات المستهلكين لأسعار كهرباء مناسبة من جهة وبين احتياجات الحكومة مع عدم تعريض الخزينة إلى عجوزات مفاجئة تزيد من مديونيتها من جهة أخرى.

كما أن هذه السيناريوهات يمكن لشركة الكهرباء الوطنية استغلالها عوضاً عن زيادة أسعار الكهرباء من أجل رأب فجوة العجز في ميزانيتها، ويوصي المنتدى في دراسته لاستغلال السيناريوهات التي يطرحها والتي تصب بمجملها في تحقيق جميع المبادئ الرئيسية التي يؤمن بها ويعتبرها هامة واستراتيجية والتي ستمكن عند استغلالها من:

- 1- استمرار شركة الكهرباء الوطنية بتسديد تكلفة الكهرباء وتجنب العودة إلى حالة العجز في الميزانية ما أمكن.
- 2- دعم العديد من القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني مما سيؤدي إلى ازدهارها وبعث الشعور بالرخاء الذي سينعكس إيجاباً على فرص العمل والناتج القومي الإجمالي.

3- تخفيض مستوردات الأردن من الطاقة وكل انعكاساته الإيجابية من:

- توفير طاقة محلية.
- تقليل الاعتماد المमित على الاستيراد.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي.
- توفير فرص عمل جديدة وتحريك الاقتصاد.

4- تحقيق رؤية الأردن 2025 بالتوجه نحو اقتصاد أخضر ومستدام وزيادة لفرص العمل ورفع للناتج المحلي الإجمالي.

وتتلخص السيناريوهات الثلاثة والتي تطرحها دراسة المنتدى فيما يلي:

السيناريو الأول: معالجة الخسائر الناتجة عن تحول المستهلكين الكبار (البنوك، شركات الاتصالات، الشركات الاستخراجية والتعدين) إلى الطاقة المتجددة.

تشير الدراسة إلى أن توليد الكهرباء لقطاعات البنوك وشركات الاتصالات وشركات الصناعات الاستخراجية والتعدين تكلف ما مجموعه 74 مليون دينار سنوياً تدفعها الحكومة ممثلة بشركة الكهرباء الوطنية، بينما تباعه لهؤلاء المستهلكين بحوالي 181 مليون دينار سنوياً، وبذلك يكون دخل الحكومة من الدعم البيئي حوالي 107 ملايين دينار سنوياً، وإذا ما استمرت أسعار الكهرباء على هذا النحو يتوقع أن تتحول جميع هذه الشركات إلى توليد استهلاكها من الطاقة المتجددة وبالتالي خسارة الحكومة 107 ملايين دينار سنوياً.

ولمواجهة وتقليل خسائر شركة الكهرباء الوطنية بسبب تبني المستهلكين الكبار لمشاريع الطاقة المتجددة يقترح المنتدى بأن يتم تعديل التعليمات الناظمة لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة لغاية استخدامها بحيث يصبح متطلباً أن تنتج هذه الشركات أكثر من معدل استهلاكها السنوي بنسبة معينة (حيث تمت دراسة 4 سيناريوهات وتم بعدها اعتماد الزيادة بنسبة 15%) فتستمر بذلك في دعمها للحكومة، لكن وبدلاً من أن تدعم سعر كهرباء مولدة باستخدام النفط المستورد، فإنها تدعم توليد كهرباء محلية خضراء ليتم استخدام الكهرباء الفائضة التي تنتجها تلك القطاعات من قبل المستهلكين الصغار الذين هم بحاجة إلى الدعم.

كما يقترح المنتدى أن يتم فرض رسم يعادل قرش لكل ك.و.س كرسوم تخزين (بعد دراسة 4 سيناريوهات) يمكن استغلاله لبناء محطات لتخزين الكهرباء المولدة من الطاقة المتجددة، وذلك للحد من التكاليف المتأتمية من تخزين الكهرباء على الحكومة.

وعند حساب أثر هذا المقترح على المستهلكين والحكومة، تبين أن ذلك سيخفض الخسارة السنوية للحكومة من 107 ملايين إلى 88 مليون دينار، أي توفير ما يقارب 19 مليون سنوياً، كما سيتم تخفيض التكلفة السنوية على جميع البنوك وشركات الاتصالات وشركات الصناعات الاستخراجية والتعدين من 181 مليون إلى 62 مليون أي بتوفير حوالي 119 مليون دينار.

السيناريو الثاني: توجيه الدعم لمستحقيه فقط من المشتركين المنزليين وذلك بإيقاف الدعم المقدم للذين يزيد استهلاكهم عن 600 ك.و.س شهرياً.

بحسب بيانات هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمعادن التي استرشد بها المنتدى، فإن هناك 152 ألف مشترك من حوالي 1.5 مليون مشترك بما معدله حوالي 10% من المشتركين والذين يستهلكون أكثر من 600 ك.و.س ويدفعون 50 دينار أو أكثر في الشهر، علماً بأن الحكومة تدعم فاتورة الكهرباء الشهرية لهؤلاء المشتركين بقيمة 22 دينار تقريباً، وبذلك يكون حجم الدعم المقدم من الحكومة سنوياً بحوالي 40 مليون دينار.

ويعتبر هؤلاء المشتركين المنزليين من المقتردين وليسوا بحاجة لدعم الحكومة، ومقترح المنتدى هو أن يدفع مستهلك الكهرباء الذي يزيد استهلاكه الشهري عن 600 ك.و.س كامل تكلفة الكهرباء لكامل استهلاكه تحت 600 ك.و.س، وذلك أسوة بفاتورة المياه التي تتبع هذا الأسلوب مما سيعني زيادة مبلغ 22 ديناراً على الفاتورة التي تتعدى 600 ك.و.س شهرياً.

السيناريو الثالث: توجيه الدعم الممنوح لقطاعي الزراعة والفنادق لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة.

إذ تدعم الحكومة كل من المزارعين والفنادق في سعر الكهرباء بحوالي 42 مليون دينار سنوياً أي ما نسبته 40% من إجمالي تكلفة الكهرباء المزودة في السنة، وذلك بسبب بيع الكهرباء لهؤلاء المستهلكين بأقل من الكلفة، ويقترح منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن تقوم الحكومة وبدلاً من دعم ثمن الكهرباء المولدة من النفط والغاز المستورد بتوجيه نفس الدعم ولكن لتوليد الكهرباء بتركيب أنظمة لتوليدها من الطاقة الشمسية، فحالياً تدعم الحكومة استهلاك كل كيلو واط ساعة للمزارعين بـ 5 قروش، والمقترح هو دعم إنتاج كل كيلو واط ساعة من الطاقة المتجددة بـ 5 قروش وذلك لمدة 5 سنوات يسدّد خلالها المزارع ثمن النظام من خلال منح ائتمان ميسر، وينطبق ذلك على الفنادق أيضاً مع اختلاف قيمة الدعم، وبذلك تستمر الحكومة بدفع قيمة الدعم الحالي لمدة 5 سنوات وهي المدة التي يتم فيها تسديد ثمن أنظمة الطاقة بالتشارك ما بين المستهلك والحكومة ومن ثم يستمر المستهلك بتوفير ما يحتاجه من الكهرباء دون تكلفة تذكر له أو للحكومة.

وإذا ما تم احتساب تكلفة هذه الأنظمة (528.9 مليون دينار) وتقسيماً على 25 عاماً والتي تمثل صلاحية هذه الأنظمة، وعلى اعتبار أن الحكومة تقوم حالياً بدعم ما نسبته 40% من إجمالي فاتورة الكهرباء السنوية للقطاعين، فستكون قيمة الدعم السنوي المطلوب من الحكومة لهذه الفئات حوالي 8.4 مليون دينار، أي توفير حوالي 32.4 مليون دينار سنوياً، كما سيوفر ذلك على المستهلكين في هذه الفئة ما مقداره 45 مليون دينار سنوياً، وبذلك يكون الدعم وخلال الخمسة أعوام القادمة هو دعماً مستداماً وليس دعماً دائماً لقطاعي الزراعة والسياحة.

وخلصت الدراسة إلى أنه في حال تطبيق جميع السيناريوهات المقترحة، فإن شركة الكهرباء الوطنية ستتمكن من تحقيق وفر يعادل 92 مليون دينار سنوياً، بالإضافة إلى مكتسبات أخرى هي تخفيض كامل الخسائر الناجمة من تحول المشتركين الكبار والداعمين للتعرفة إلى الطاقة المتجددة، وتحويل جزء كبير من الكهرباء المستهلكة في الأردن إلى الطاقة المتجددة، إلى جانب المساهمة في حفظ أمن الطاقة وتنويع خليط الطاقة المتجددة، والتحول إلى الاكتفاء الذاتي والتحرر من الاعتماد على أسعار الكهرباء بالنسبة للشركات، وآخرها تلبية التزامات الكهرباء الوطنية للبرنامج الذي أطلقتته الحكومة مع صندوق النقد الدولي دون أن ترفع من سعر الكهرباء.

The image shows two overlapping electricity bills from the Jordanian National Electric Power Company (NEPCO) for the year 2016. The bills are printed in Arabic and include a QR code for digital verification. The top bill is for a customer with ID 05449400007 and meter number 2182764. The bottom bill is for a customer with ID 054494000726 and meter number 2182764. Both bills show detailed information including customer details, meter readings, and a breakdown of charges for electricity consumption and various taxes.

رقم العميل	رقم العداد	تاريخ الفاتورة	نوع الخدمة	ملاحظات
05449400007	2182764	07/2016	كهرباء	
054494000726	2182764	08/2016	كهرباء	

معدلات الثقافة المالية حول العالم Financial Literacy Around the World

أصدرت مجموعة البنك الدولي وجامعة جورج واشنطن دراسة حول الثقافة المالية بعنوان **"Financial Literacy Around the World"**، وتأتي أهمية هذه الدراسة على اعتبار أن المعرفة المالية أصبحت أمراً في غاية الأهمية خاصة في ظل تنوع المنتجات المصرفية والمالية، بالإضافة إلى سعي الحكومات إلى محو الأمية المالية وتعزيز فرص حصول المستهلكين على الخدمات المالية بكل سهولة ويسر (الشمول المالي)، حيث أن الجهل بتلك الخدمات والمنتجات كالفائدة المركبة على سبيل المثال سيترتب عنه تحمل تكاليف كبيرة نتيجة الفشل في اتخاذ القرار الائتماني للمستهلكين وعدم مقدرتهم على تنويع وتوزيع المخاطر التي تواجههم. واستندت الدراسة التي أجريت عام 2014 إلى طرح 4 أسئلة تم توجيهها إلى 150 ألف شخص بالغ (15 سنة فأكثر)، من 143 دولة تم اختيارهم عشوائياً كان منها 14 دولة عربية، وغطت هذه الأسئلة المفاهيم التالية:

• **تنويع الاستثمارات والمخاطر:** لو كان لديك مبلغ من المال هل تستثمره في مشروع واحد، أم في عدة مشاريع، أم أنك لا تعلم؟



• **التضخم:** إذا تضاعفت الأسعار خلال السنوات العشر القادمة وبنفس الوقت تضاعف دخلك، فهل ستكون قادر على شراء نفس ما تشتريه اليوم، أو أقل، أم أنك لا تعلم؟

• **الفائدة البسيطة:** إذا اقتضت من البنك 100 دولار وكان سعر الفائدة 3% فهل ستسدد للبنك 105 دولار أو 103 دولار، أم أنك لا تعلم؟

• **الفائدة المركبة:** إذا أودعت لدى البنك مبلغ من المال لمدة سنتين بفائدة سنوية نسبتها 15%، فإن مبلغ الفائدة للسنة الثانية أكبر من مبلغ الفائدة للسنة الأولى، أو أنه يساويه، أم أنك لا تعلم؟

وتم اعتبار من أجاب على ثلاثة أسئلة على الأقل بأنه مثقف مالياً، وقد تبين من الدراسة أن 33% ممن شملتهم الدراسة مثقفون مالياً وقادرين على اتخاذ القرارات المتصلة بالإدارة المالية كالإدخار والاستثمار والاقتراض، وهذا يعني أن حوالي 3.5 مليار من البالغين على مستوى العالم، معظمهم في البلدان النامية، يفتقرون إلى فهم المفاهيم المالية الأساسية الأربعة التي شملتها الدراسة.

وبالنظر إلى نسب البالغين الملمين بتلك المفاهيم الأربعة التي تضمنها الاستبيان، فقد كانت الإجابات على النحو التالي:

المفهوم	عالمياً	الدول المتقدمة الرئيسية*	الدول الناشئة الرئيسية**
تنويع المخاطر 	35%	64%	28%
التضخم 	50%	58%	46%
الفائدة البسيطة %	49%	58%	48%
الفائدة المركبة X^n	45%	55%	44%

* تشمل: استراليا، كندا، الدمارك، فنلندا، ألمانيا، إسرائيل، هولندا، النرويج، السويد، المملكة المتحدة وأمريكا.

** تشمل: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا.

- كانت النساء والفقراء وغير المتعلمين من أكثر الفئات التي تتسم بالأمية المالية، علماً بأن هذه الفئات لم ينحصر تواجدها بالدول النامية فقط حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود هذه الفئات في الدول المتقدمة أيضاً، وليس أدل على ذلك أن 38% من التباين في معدلات الثقافة المالية حول العالم مرده إلى أن الدول التي تحظى بمعدلات مرتفعة من الدخل أو بمعدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد حازت على أعلى نسب الثقافة المالية، بينما كانت العوامل المرتبطة بالتعليم وحماية المستهلك من بين أكثر العوامل تفسيراً لتباين تلك المعدلات.
- على صعيد الدول المتقدمة الرئيسية، فقد بلغ معدل الثقافة المالية ما نسبته 65%، حيث سجلت أعلى معدلات المعرفة والثقافة المالية لدى البالغين في استراليا، كندا، الدنمارك، فنلندا، ألمانيا، إسرائيل، هولندا، النرويج، السويد، المملكة المتحدة وأمريكا، بينما سجلت أقل المعدلات في الاقتصاديات المتقدمة لدى دول جنوب آسيا ومعدل نسبته 25%. أما على صعيد الدول الناشئة الرئيسية، فقد بلغ معدل الثقافة المالية للفئة العمرية التي استهدفتها الدراسة ما نسبته 28%.
- من حيث الجنس، فإن 35% من الذكور على مستوى العالم يتمتعون بالثقافة المالية، مقارنة بما نسبته 30% من الإناث.
- عربياً، فقد جاءت تونس في صدارة الدول العربية التي شملتها الدراسة والبالغ عددها 14 دولة، بينما جاءت اليمن في المرتبة الأخيرة، ويوضح الجدول التالي نسب الثقافة المالية لدى فئة البالغين في الدول العربية التي شملتها الدراسة:

الدولة	الترتيب عربياً	معدل الثقافة المالية
تونس	1	45%
الكويت	2	44%
لبنان	2	44%
البحرين	4	40%
الإمارات	5	38%
الجزائر	6	33%
موريتانيا	6	33%
السعودية	8	31%
مصر	9	27%
العراق	9	27%
الضفة الغربية وغزة	11	25%
الأردن	12	24%
السودان	13	21%
اليمن	14	13%

وفي ظل المرتبة المتواضعة التي سجلها الأردن، وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية موضوع الثقافة المالية في المملكة؛ فقد بادر البنك بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة بهدف تمكين المواطن الأردني من إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي، وإدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل وصولاً إلى زيادة الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع، من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية).

تقرير التنافسية العالمي 2016 - 2017 تحسن ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية

أظهر تقرير التنافسية العالمية 2016 - 2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال شهر أيلول من العام الحالي احتلال سويسرا المركز الأول على سلم ترتيب مؤشر التنافسية العالمي للسنة الثامنة على التوالي، حيث أن أدائها القوي في جميع الفئات الرئيسية الـ 12 لمؤشر التنافسية عكس مرونة اقتصادها الكبير تجاه الأزمات وتداعياتها اللاحقة، وجاءت سنغافورة في المركز الثاني، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الثالث.

ترتيب أفضل 10 اقتصاديات حسب مؤشر التنافسية		
الدولة	ترتيب 2016 - 2017 (من أصل 138 دولة)	ترتيب 2015 - 2016 (من أصل 140 دولة)
سويسرا	1	1
سنغافورة	2	2
الولايات المتحدة	3	3
هولندا	4	5
ألمانيا	5	4
السويد	6	9
المملكة المتحدة	7	10
اليابان	8	6
هونغ كونغ	9	7
فنلندا	10	8

ويعد تقرير التنافسية العالمي بمثابة عملية تقييم سنوية للعوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار في غالبية اقتصاديات الدول حول العالم، ويستند ترتيب تنافسية الدول في التقرير إلى مؤشر التنافسية العالمي، ويتم احتساب درجات المؤشر عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية، والتي تكون جميعها صورة شاملة للوضع التنافسي للدولة، وهذه الدعائم هي: المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطوير الأعمال، والابتكار.

على صعيد المنطقة العربية

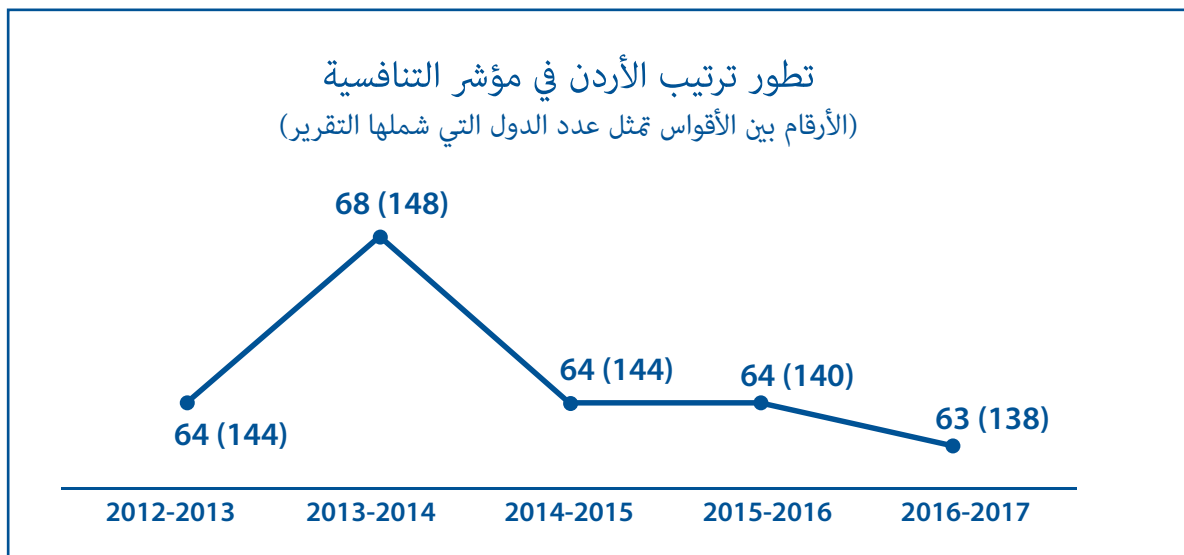
شمل التقرير 14 دولة عربية، حيث احتلت دولة الإمارات العربية ترتيب دول المنطقة وجاءت في المركز 16 عالمياً، تلتها قطر التي حلت في المركز الثاني عربياً والمركز 18 عالمياً، تلتها السعودية في المركز الثالث عربياً والمركز 29 عالمياً. وبين التقرير أنه وفي ظل الصراع الجيوسياسي والتهديدات الإرهابية التي تحيط بالمنطقة، فإنه يتوجب على دول المنطقة التركيز على تطبيق السياسات الإصلاحية الفعالة لمعالجة بيئة الأعمال، وتقوية القطاع الخاص.

ترتيب أفضل 10 اقتصاديات علي صعيد المنطقة العربية 2016 - 2017

الدولة	على صعيد المنطقة العربية	على الصعيد العالمي
الإمارات العربية	1	16
قطر	2	18
السعودية	3	29
الكويت	4	38
البحرين	5	48
الأردن	6	63
عُمان	7	66
المغرب	8	70
الجزائر	9	87
تونس	10	95
لبنان	11	101
مصر	12	115
موريتانيا	13	137
اليمن	14	138

ترتيب الأردن

احتلت الأردن المرتبة 6 على صعيد المنطقة العربية والمرتبة 63 عالمياً بتقدم مرتبة واحدة عن ترتيب العام السابق مع الإشارة إلى أن ترتيب العام السابق قد شمل 140 دولة وليس 138 دولة كما في مؤشر العام الحالي.



تدفقات الاستثمار الأجنبي

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة للدول كافةً متقدمة كانت أم نامية، لما له من دور فاعل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة ورفع معدلات الإنتاج ودعم القدرات التنافسية للمنتجات المحلية.

وقد أظهر تقرير الاستثمار العالمي 2016 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ما يلي:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي

- ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً بنسبة 38% خلال عام 2015 عن عام 2014 لتصل إلى 1.8 تريليون دولار، وبذلك بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً حوالي 25 تريليون دولار في نهاية عام 2015.
- استحوذت الدول المتقدمة على ما نسبته 55% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2015 في حين استحوذت الدول النامية على ما نسبته 43%، واستحوذت الدول المتحولة (Transition Economy) على النسبة المتبقية البالغة 2%، ويتوقع التقرير انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة خلال العام 2016 بنسبة تتراوح بين 10% - 15%.

الدول العشر الأكبر من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال عام 2015		
الدولة	الترتيب	المبلغ (مليار دولار)
الولايات المتحدة	1	380
هونغ كونغ	2	175
الصين	3	136
ايرلندا	4	101
هولندا	5	73
سويسرا	6	69
سنغافورة	7	65
البرازيل	8	65
كندا	9	49
الهند	10	44

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على صعيد الدول العربية

- أظهر التقرير الأممي انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عربياً بنسبة 10% خلال عام 2015 عن عام 2014 لتصل إلى 40 مليار دولار، وبذلك بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عربياً حوالي 821 مليار دولار في نهاية عام 2015.

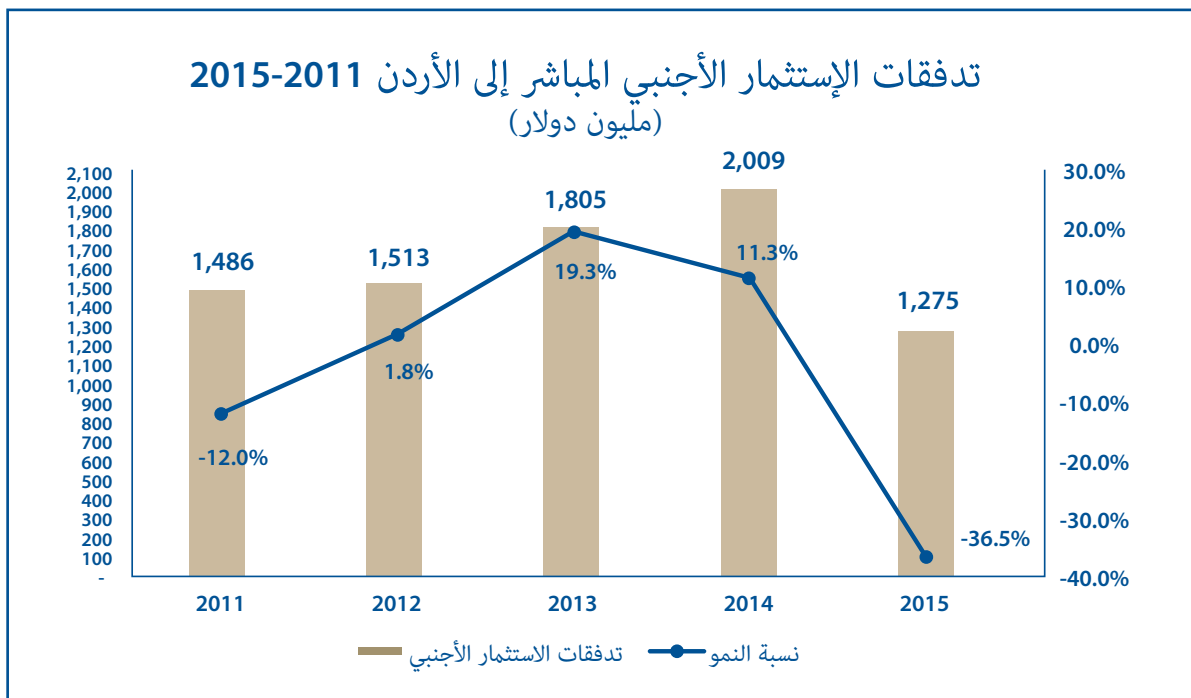
- للعام الثالث على التوالي استحوذت كلاً من الإمارات والسعودية على النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية، إذ استحوذت الإمارات على ما نسبته 27.1% من إجمالي هذه التدفقات في حين استحوذت السعودية على ما نسبته 20.1%.

الدول العربية العشر الأكبر من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال عام 2015

الدولة	الترتيب	المبلغ (مليون دولار)
الإمارات	1	10,976
السعودية	2	8,141
مصر	3	6,885
العراق	4	3,469
المغرب	5	3,162
لبنان	6	2,341
السودان	7	1,737
الأردن	8	1,275
قطر	9	1,071
تونس	10	1,002

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على صعيد الأردن

- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى المملكة بنسبة 36% خلال عام 2015 عن عام 2014 لتصل إلى 1.3 مليار دولار، وبذلك بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد محلياً حوالي 30 مليار دولار في نهاية عام 2015.
- شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة ما نسبته 3.2% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية واحتلت المرتبة الثامنة.



أداء القطاع المصرفي الأردني



سجل القطاع المصرفي الأردني خلال الثمانية أشهر الأولى من العام الحالي 2016 نتائج جيدة، ويظهر ذلك جلياً في ارتفاع نسب النمو لأبرز مؤشرات القطاع المصرفي ممثلة في الموجودات، والودائع، والتسهيلات الائتمانية، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج والانجازات الكمية التي حققها القطاع المصرفي الأردني خلال تلك الفترة:

على صعيد الموجودات المصرفية

- ارتفعت موجودات البنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 1.2% في نهاية شهر آب من عام 2016 عن نهاية عام 2015 لتصل إلى حوالي 47.7 مليار دينار أردني (67.3 مليار دولار أمريكي).
- شكلت الموجودات المحلية (بالدينار الأردني) ما نسبته 89.4% من إجمالي الموجودات في نهاية آب 2016، مقارنة مع 90.1% في نهاية العام 2015.

على صعيد الودائع المصرفية

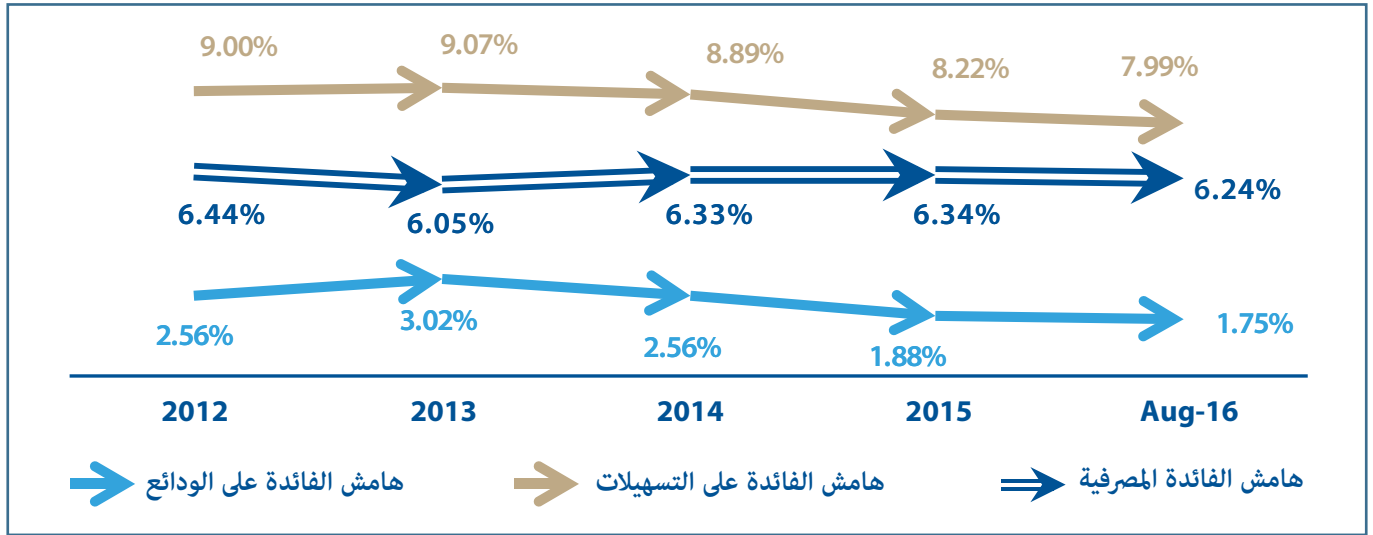
- ارتفعت ودائع عملاء البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية شهر آب من عام 2016 بنسبة قدرها 2% عن نهاية عام 2015 لتصل إلى حوالي 33.3 مليار دينار أردني (47 مليار دولار أمريكي).
- شكلت ودائع العملاء 69.7% من إجمالي المطلوبات (الموجودات) في نهاية آب 2016، مقابل 69.2% في نهاية العام 2015.
- شكلت الودائع لأجل ما نسبته 53.7% من إجمالي الودائع، وشكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 31.1%، أما ودائع التوفير فقد شكلت النسبة الباقية البالغة 15.2% وكما هو الوضع في نهاية آب 2016.
- شكلت الودائع بالعملة المحلية ما نسبته 79.2% من إجمالي الودائع (79.8% عام 2015)، وشكلت الودائع بالعملات الأجنبية ما نسبته 20.8% في نهاية شهر آب 2016 (20.2% عام 2015).

على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة

- ارتفعت التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة العاملة في المملكة بنسبة قدرها 5.7% في نهاية شهر آب من عام 2016 عن نهاية عام 2015 لتصل إلى حوالي 22.3 مليار دينار أردني (31.5 مليار دولار أمريكي).
- شكلت التسهيلات الائتمانية في نهاية آب 2016 ما نسبته 46.8% من إجمالي الموجودات، و67.1% من إجمالي ودائع العملاء، مقابل نسبة بلغت 44.8% و64.7% على التوالي في نهاية العام 2015.
- شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار الأردني ما نسبته 74.1% من ودائع العملاء بالدينار الأردني في نهاية شهر آب من العام 2015، مقابل 70.4% في نهاية العام 2015.
- شكلت القروض والسلف ما نسبته 87.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، وشكل الجاري مدين ما نسبته 11.4%، أما الكمبيالات وإسناد مخصومة فقد شكلت النسبة الباقية البالغة 1.1% وكما هو الوضع في نهاية آب 2016.

على صعيد هيكل أسعار الفائدة

- بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع العملاء في نهاية شهر آب 2016 ما نسبته 1.75%، بينما بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة 7.99%، ونتيجة لذلك فقد انخفض هامش الفائدة المصرفية (المرجح) من 6.34% في نهاية عام 2015 إلى 6.24% في نهاية شهر آب من العام الحالي أي بانخفاض 0.1 نقطة مئوية.
- بلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آب 2016 لعمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة 8.39% مقابل 8.37% في نهاية عام 2015.



Aug-16	2015	2014	2013	2012	
%1.75	%1.88	%2.56	%3.02	%2.56	هامش الفائدة على الودائع
%7.99	%8.22	%8.89	%9.07	%9.00	هامش الفائدة على التسهيلات
%6.24	%6.34	%6.33	%6.05	%6.44	هامش الفائدة المصرفية

على صعيد الشيكات المصرفية

أولاً: أعداد وقيم الشيكات المقدمة للتقاص

- انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016 بما نسبته 5.2% عن الفترة المماثلة من عام 2015 لتصل إلى 7.7 مليون شيك.
- انخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بما نسبته 5.6% عن الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى حوالي 34.3 مليار دينار.

ثانياً: أعداد وقيم الشيكات المعادة

- انخفض عدد الشيكات المعادة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016 بما نسبته 9% لتصل إلى 363 ألف شيك، وشكلت ما نسبته 4.7% من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص.
- ارتفعت قيمة الشيكات المعادة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بما نسبته 1.3% عن الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 1.3 مليار دينار، وشكلت ما نسبته 3.9% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

ثالثاً: أعداد وقيم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد

- انخفض عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016 بما نسبته 9.7% لتصل إلى 219 ألف شيك، وشكلت ما نسبته 60.3% من إجمالي عدد الشيكات المعادة.
- ارتفعت قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 بما نسبته 1.3% لتصل إلى 716 مليون دينار، وشكلت ما نسبته 53.5% من إجمالي قيمة الشيكات المعادة.



أداء الاقتصاد الأردني

النمو الاقتصادي



على الرغم من استمرار التأثير السلبي للمتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية الحالية على المنطقة إلا أن الاقتصاد الأردني حافظ خلال النصف الأول من العام الحالي على وتيرة نموه الإيجابي، إذ سجل نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 2.1% مقارنة مع 2.2% خلال الفترة المماثلة من العام 2015، هذا ومن المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي الحقيقي للعام 2016 كاملاً 2.8% يرتفع في العام 2017 ليصل إلى 3.3%.

هذا وقد سجل الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال النصف الأول من عام 2016 نمواً بلغ 3.5% عن الفترة المماثلة من العام 2015 ليبلغ 12.8 مليار دينار أو ما يعادل 18.1 مليار دولار أمريكي.

وقد حققت معظم القطاعات الاقتصادية نمواً موجباً بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2016، إذ احتل قطاع الكهرباء والمياه المرتبة الأولى من بين القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة النمو بالأسعار الثابتة ونمو 14.5%، تلاه قطاع الزراعة بحوالي 6.7%، ومن ثم قطاع خدمات المال والتأمين بحوالي 5.3%.

أما على صعيد مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد جاءت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الأولى وبنسبة مساهمة بلغت 16.7% من إجمالي الناتج المحلي للنصف الأول 2016، تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة مساهمة بلغت 14.5%، ومن ثم جاء قطاع خدمات المال والتأمين بنسبة 12.2%.

معدل التضخم

تراجع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 2016 بنسبة قدرها 1.1% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الانخفاض مجموعة ”اللحوم والدواجن“ بنسبة 9.4%، ”النقل“ بنسبة 6.5%، ومجموعة ”الوقود والإنارة“ بنسبة 6.2%، ومجموعة ”الخضروات والبقول الجافة والمعلبة“ بنسبة 2.7%، ومجموعة ”الالبان ومنتجاتها والبيض“ بنسبة 2.0%.

ومن أبرز المجموعات السلعية التي ارتفعت أسعارها مجموعة ”الثقاف والترفيه“ بنسبة 4.1%، ومجموعة ”الإيجارات“ بنسبة 2.7%، ومجموعة ”التبغ والسجائر“ بنسبة 2.7%، ومجموعة ”التعليم“ بنسبة 1.3%.

وفيما يتعلق بالرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك خلال التسعة أشهر الأولى 2016، والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل، فقد ارتفع بما نسبته 2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2015.

معدل البطالة

تشير آخر مسوحات العمالة والبطالة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار 2.8 نقطة مئوية من 11.9% خلال الربع الثاني من العام 2015 إلى 14.7% في الربع الثاني من العام 2016، مع تسجيل معدل بطالة أعلى بالنسبة للإناث 22.8% منها إلى الذكور 12.9%، كما ترتفع نسبة البطالة بين الفئتين العمريتين (15 - 19 عاماً، و20 - 24 عاماً)، حيث بلغت 40.2% و33.3% لكل منهما على التوالي.

المالية العامة

شهدت المالية العامة في المملكة تطورات عدة خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2015، وفيما يلي تحليلاً لأهم تلك التطورات:

- الإيرادات العامة: ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 8.7% خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2015 لتصل إلى 4.7 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الإيرادات المحلية بنسبة 10.9% لتصل إلى 4.4 مليار دينار، وانخفاض المساعدات الخارجية بنسبة 17.3% لتصل إلى 281 مليون دينار.
- النفقات العامة: ارتفعت النفقات العامة خلال الشهور الثمانية الأولى بحوالي 3.9% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 5.1 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.1% لتصل إلى 4.5 مليار دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 4.6% لتصل إلى 553 مليون دينار.
- العجز المالي على أساس الاستحقاق: في ضوء التطورات التي شهدتها الإيرادات العامة والنفقات العامة فقد سجلت الموازنة العامة للمملكة عجزاً مالياً بعد المساعدات الخارجية مقداره 370 مليون دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من العام 2016 مقارنة بعجز مالي 555 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2015، وبانخفاض نسبته 33.3%.

المديونية

شهد الرصيد القائم للدين العام الداخلي في نهاية شهر آب من العام الحالي ارتفاعاً بنسبة بلغت 8.2% مقارنة برصيد نهاية العام 2015 ليصل إلى 14.6 مليار دينار، وارتفع رصيد الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 50.5% ليصل إلى 53% في نهاية شهر آب 2016، وشهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر آب من العام الحالي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة بلغت 0.4% مقارنة برصيد نهاية العام 2015 ليصل إلى 9.4 مليار دينار، وانخفض رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 35.3% ليصل إلى 34.3% في نهاية شهر آب 2016، ومحصلة لهذه التغيرات فقد شهد رصيد صافي الدين العام ارتفاعاً في نهاية شهر آب 2016 بما نسبته 5% ليصل إلى حوالي 24 مليار دينار، وارتفع رصيد صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 85.8% ليصل إلى 87.3% في نهاية شهر آب 2016.

القطاع الخارجي

فيما يلي تحليلاً لأهم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2015:



- الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره): سجلت الصادرات الكلية انخفاضاً بنسبة بلغت 7.3% لتصل إلى حوالي 2.9 مليار دينار (منها 476 مليون دينار معاد تصديره). وجاء الانخفاض نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بنسبة 9.3% وارتفاع المعاد تصديره بنسبة 4.8%.

- المستوردات الكلية: انخفضت المستوردات الكلية بنسبة 7.3% لتصل إلى حوالي 7.8 مليار دينار. وجاء الانخفاض بشكل أساسي نتيجة لانخفاض المستوردات من البترول الخام بنسبة 35.3%، علماً أن قيمة مستوردات البترول الخام بلغت حوالي مليار دينار أو ما نسبته 12.8% من إجمالي المستوردات الأردنية خلال الشهور السبعة الأولى من العام 2016.
- الميزان التجاري: أظهرت الشهور السبعة الأولى انخفاضاً في عجز الميزان التجاري بلغت نسبته 7.2% ليصل إلى حوالي 4.8 مليار دينار.
- الحساب الجاري: أظهرت بيانات ميزان المدفوعات للنصف الأول من عام 2016 ارتفاع عجز الحساب الجاري للمملكة بنسبة 39% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2015 ليصل إلى 1.6 مليار دينار، وهو ما يعكس ارتفاع تكاليف الاستيراد والتباطؤ في نمو قيمة الصادرات.

الاحتياطيات الأجنبية

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي لتصل إلى 9 مليار دينار أو ما يعادل 12.7 مليار دولار أمريكي، وهذا المستوى من الاحتياطيات يوفر الدعم لاستقرار سعر صرف الدينار الأردني من جهة ويمنح الاقتصاد المحلي مرونة أكثر في مواجهة الآثار السلبية من جهة أخرى حال حدوثها. ويكفي رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي لتمويل مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تصل إلى حوالي 7.1 شهور.

أهم المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الأردنية (2012 - 2016)

(مليون دينار)

2016	2015	2014	2013	2012	الإنتاج والأسعار
*%2.1	%2.4	%3.1	%2.8	%2.7	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
**%14.7	%13.0	%11.9	%12.6	%12.2	معدل البطالة
***(%1.1)	(%0.9)	%2.8	%5.6	%4.7	معدل التضخم
الثمانية أشهر الأولى 2016	2015	2014	2013	2012	المالية العامة
4,690	6,796	7,268	5,758	5,054	إجمالي الإيرادات والمنح
5,060	7,723	7,851	7,077	6,878	إجمالي النفقات
(370)	(927)	(583)	(1,319)	(1,824)	الوفر (العجز) المالي بعد المنح
آب 2016	2015	2014	2013	2012	الدين العام
14,557	13,457	12,525	11,862	11,648	صافي الدين العام الداخلي
9,425	9,391	8,030	7,235	4,932	الدين العام الخارجي
23,982	22,848	20,555	19,097	16,580	إجمالي صافي الدين العام
%87.3	%85.8	%80.8	%80	%75.5	إجمالي صافي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي
السبعة أشهر الأولى 2016	2015	2014	2013	2012	القطاع الخارجي
2,947	5,558	5,953	5,618	5,600	الصادرات الكلية
7,787	14,436	16,280	15,667	13,086	المستوردات الكلية
(4,840)	(8,878)	(10,327)	(10,049)	(7,486)	الفائض (العجز) التجاري
آب 2016	2015	2014	2013	2012	النقدية والمصرفية
32,606	31,606	29,240	27,363	24,945	السيولة المحلية (M2)
8,981	10,035	9,982	8,512	4,703	الاحتياطيات الأجنبية
47,698	47,133	44,868	42,803	39,275	الموجودات المصرفية
33,260	32,599	30,261	27,593	24,970	الودائع المصرفية
22,313	21,104	19,275	18,940	17,830	التسهيلات المصرفية
%6.24	%6.34	%6.33	%6.05	%6.44	هامش الفائدة المصرفية

* النصف الأول 2016 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2015

** الربع الثاني 2016

*** التسعة أشهر الأولى 2016 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2015.

آفاق الاقتصاد العالمي



أظهر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر تشرين أول من العام الحالي تخفيض التوقعات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العالمي عموماً وللاقتصاديات المتقدمة خصوصاً، حيث يتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي العالمي ضعيفاً، نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وظهور نتائج تصويت بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي مما سيلقي بمزيد من الغموض على شكل علاقة بريطانيا مع دول الاتحاد الأخرى مما سينجم عنه ضعف في الاستثمار وتوظيف العمالة في مختلف أنحاء أوروبا.

وفيما يلي أبرز ما تضمنه هذا التقرير الدولي:

على مستوى العالم

النمو الاقتصادي: يتوقع أن يسجل معدل نمو الاقتصاد العالمي انخفاضاً خلال العام الحالي 2016 بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن المستوى المسجل خلال العام 2015 ليبقى النمو عند مستوى 3.1%، على أن يعود النمو للارتفاع بشكل طفيف قدره 0.3 نقطة مئوية خلال العام 2017 ليصل إلى 3.4%.

التجارة العالمية: من المتوقع أن يسجل معدل نمو حجم التجارة العالمية انخفاضاً قدره 0.3 نقطة مئوية عن مستوى عام 2015 ليصل إلى 2.3% خلال عام 2016، ويتوقع أن يرتفع خلال العام القادم 2017 ليصل إلى 3.8%.

أسعار النفط العالمية: يتوقع لمعدلات أسعار النفط العالمية أن تنخفض بما نسبته 15.4% لتصل إلى 42.96 دولار أمريكي للبرميل خلال العام 2016 على أن تشهد أسعار النفط ارتفاعاً خلال العام 2017 بما نسبته 17.9% لتصل إلى 50.64 دولار للبرميل.

أسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور): يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) أن تشهد خلال العام الحالي 2016 ارتفاعاً على الودائع بالدولار الأمريكي لتصل إلى 1% وأن تستمر بالارتفاع خلال عام 2017 لتصل إلى 1.3%، في حين يتوقع لأسعار الفائدة أن تنخفض على الودائع باليورو لتصل إلى 0.3% وأن تستمر بالانخفاض لتصل إلى 0.4% خلال العام القادم 2017، أما بالنسبة للودائع بالين الياباني فيتوقع لها أن تستقر عند مستوى 0% خلال عام 2016 وأن تنخفض خلال عام 2017 لتصل إلى 0.1%.

على مستوى الاقتصادات المتقدمة

النمو الاقتصادي: في ظل استمرار الركود في الاقتصادات المتقدمة، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته الصادرة خلال شهر تشرين أول من العام 2016 عن التوقعات الصادرة خلال إبريل الماضي بمقدار 0.3 نقطة مئوية لعام 2016 و0.2 لعام 2017، وبذلك تصبح توقعات النمو في هذه الاقتصادات 1.6% خلال عام 2016 وأن ترتفع خلال عام 2017 لتصل إلى 1.8% وهذه المعدلات أقل من المعدل المسجل في عام 2015 البالغ 2.1%، ومن أهم التوقعات على مستوى دول هذه الاقتصاديات ما يلي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بمقدار نقطة مئوية واحدة عن عام 2015 ليصل معدل النمو خلال عام 2016 إلى 1.6%، على أن يعود للارتفاع في عام 2017 ليصل إلى 2.2%.

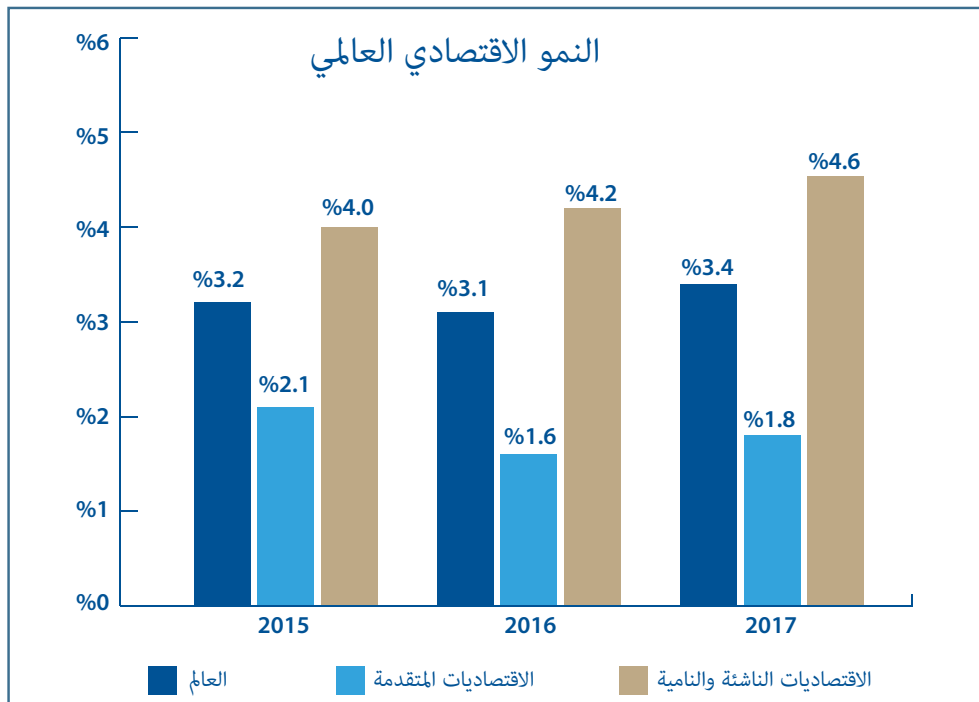
- يتوقع أن تشهد منطقة اليورو انخفاضاً في النمو الاقتصادي خلال عام 2016 قدره 0.3 نقطة مئوية عن النمو المتحقق خلال عام 2015 ليصل إلى 1.7%، وأن يستمر هذا الانخفاض خلال عام 2017 ليصل إلى 1.5%.
- يتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي في اليابان خلال عام 2016 عند المستوى المسجل خلال عام 2015 البالغ 0.5%، على أن يرتفع النمو خلال عام 2017 ليصل إلى 0.6%.

التضخم: يتوقع لمستويات التضخم في الاقتصاديات المتقدمة أن ترتفع خلال العامين 2016 و2017 عن المستوى المسجل خلال عام 2015 لتصل إلى 0.8% و 1.7% على التوالي مقارنة مع 0.3% عام 2015، ويعكس هذا الارتفاع في التوقعات المخاوف من الركود المزمع الذي تعاني منه هذه الاقتصاديات.

على مستوى الاقتصاديات الناشئة والنامية

النمو الاقتصادي: يتوقع للنشاط الاقتصادي في الدول الناشئة والنامية أن يبقى قوياً نسبياً، ولم يخفص صندوق النقد الدولي توقعاته الصادرة خلال شهر تشرين أول بشأن اقتصاديات هذه الدول، هذا ويتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي خلال العام 2016 بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى 4.2%، وأن يستمر بالارتفاع خلال العام 2017 ليصل إلى 4.6%، ومن أهم التوقعات على مستوى دول هذه الاقتصاديات ما يلي:

- يتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني انخفاضاً في نمو ناتجه المحلي الإجمالي خلال العامين 2016 و2017 بمقدار 0.3 و 0.7 نقطة مئوية على التوالي عن المستوى المسجل في العام 2015 ليصل إلى 6.6% خلال العام 2016 و 6.2% خلال العام 2017.
 - يتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي للهند خلال العامين 2016 و2017 عند المستوى المسجل خلال العام 2015 البالغ 7.6%.
- التضخم:** يتوقع لمستويات التضخم في الاقتصاديات الناشئة أن تنخفض خلال العامين 2016 و2017 عن المستوى المسجل خلال عام 2015 البالغ 4.7%، لتصل إلى 4.5% و 4.4% على التوالي.



أكثر 50 شخصية مؤثرة في العالم العربي

بينت القائمة السنوية التي تصدرها مجلة "ميدل إيست" الالكترونية قائمة الشخصيات الخمسين الأكثر تأثيراً في العالم العربي للعام 2016، وأشارت المجلة إلى أن عدداً كبيراً من الشخصيات قد دخلت القائمة لأول مرة، وتم التوصل لهذه القائمة بعد استطلاع أجرته المجلة على الإنترنت لهذا الغرض.

ومن بين الشخصيات الخمسين التي تم اختيارها حلت الأردنية ريم خوري في المرتبة 27، وفيما يلي القائمة الكاملة كما وردت في المجلة:

- 1- الأمير الوليد بن طلال (السعودية)، وهو صاحب مجموعة شركات "المملكة"، ومالك مجموعة قنوات "روتانا".
- 2- راشد بن محمد الزبير (عمان)، وهو رئيس مجموعة الزبير التعاونية، ورئيس مجلس إدارة بنك عمان العربي، وهو أحد أهم رموز القطاع المالي والمصرفي في سلطنة عمان.
- 3- خلدون مبارك (الإمارات)، وهو رئيس مجلس إدارة نادي "مانشستر سيتي" البريطاني.
- 4- يسعد ربراب (الجزائر)، وهو ملياردير ورجل أعمال جزائري معروف، بدأ حياته كمدرس لإدارة الأعمال والمحاسبة.
- 5- لبنى سليمان عليان (السعودية)، وهي الرئيسة التنفيذية لشركة عليان المالية، وواحدة من أهم المتحدثات عن حقوق المرأة في العالم العربي والناشطات في هذا المجال.
- 6- الشيخة بدور القاسمي (الإمارات)، وهي سيدة أعمال إماراتية أسست في الشارقة شركة "كلمات للنشر" في العام 2007.
- 7- إيلي صعب (لبنان)، وهو أحد أشهر مصممي الأزياء في العالم العربي.
- 8- نبيلة رمضاني (الجزائر)، صحفية جزائرية تقيم في بريطانيا، مولودة في فرنسا، تعمل لحسابها الخاص، وتختص في القضايا الاسلامية وقضايا العالم العربي.
- 9- عادل علي (الإمارات)، وهو الرئيس التنفيذي لشركة طيران العربية، وهو أول طيران اقتصادي في المنطقة.
- 10- الشيخ محمد بن عيسى الجابر (السعودية)، وهو أحد أشهر رجال الأعمال في المنطقة، ويرأس شركة (MBI).
- 11- وضاح خنفر (فلسطين)، وهو أحد أهم الاعلاميين في العالم العربي وشغل لعدة سنوات منصب رئيس شبكة قنوات الجزيرة القطرية، قبل أن يؤسس منتدى الشرق الاعلامي ويتفرغ له.
- 12- حنان الشيخ (لبنان)، وهي واحدة من أكثر الكتاب حصداً للمعجبين في العالم العربي.
- 13- نورة الكعبي (الإمارات)، وهي الرئيسة التنفيذية لسلطة المنطقة الاعلامية الحرة في أبوظبي، ويُنسب لهذه السيدة الفضل في تطوير قطاع الإعلام الإماراتي.
- 14- محمد العبار (الإمارات)، وهو رئيس مجلس إدارة شركة "إعمار" العقارية المملوكة لحكومة دبي، وهي الشركة التي طورت أعلى برج موجود في العالم حالياً، وهي أكبر شركة تطوير عقاري في العالم.
- 15- نانسي عجرم (لبنان)، وهي فنانة ومطربة لبنانية باتت مؤخراً تستحوذ على اهتمام الشباب والشابات العرب.

- 16- **الدكتور سلطان أحمد الجابر (الإمارات)**، وهو الرئيس التنفيذي لشركة "مصدر"، وهي الشركة المملوكة لحكومة أبوظبي والمعنية بتطوير وسائل الطاقة النظيفة الممكن استخدامها مستقبلاً.
- 17- **عمر سمرة (مصر)**، وهو مغامر ومتسلق جبال ورجل أعمال، وكان أول شاب عربي يتسلق إلى قمة إيفرست في العام 2014.
- 18- **محمد الشيباني (الإمارات)**، وهو المدير العام لديوان حاكم دبي، والرئيس التنفيذي لمركز دبي المالي العالمي.
- 19- **فوزي أحمد كانو (البحرين)**، وهو رجل أعمال مشهور في البحرين، وابن الجيل الخامس من عائلة "كانو" الثرية والمشهورة في البحرين.
- 20- **عثمان بن جلون (المغرب)**، وهو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك (BMCE)، كما أنه أحد أشهر رجال الأعمال في المملكة المغربية.
- 21- **جواد نابلسي (مصر)**، وهو خبير في قطاع الأعمال، وفي الأعمال الاجتماعية.
- 22- **منيب المصري (فلسطين)**، أحد أشهر رجال الأعمال في الأراضي الفلسطينية.
- 23- **محمد الشايح (الكويت)**، وهو الرئيس التنفيذي لشركة "مجموعة الشايح"، وهي واحدة من أنجح الشركات العاملة في قطاع التجزئة بالكويت ومنطقة الخليج.
- 24- **نوال السعداوي (مصر)**، وهي كاتبة وروائية مصرية.
- 25- **محمد لطيف جميل (السعودية)**، وهو رجل أعمال يعمل في العقارات والتمويل والاعلام وفي تجارة التجزئة.
- 26- **هلال المري (الإمارات)**، وهو الرجل الذي لعب دوراً محورياً ومهماً في تمكين إمارة دبي بالفوز في استضافة "إكسبو 2020".
- 27- **ريم خوري (الأردن)**، ظلت خوري تتولى منصباً رفيع المستوى في شركة "أرامكس" حتى كانون أول/ ديسمبر من العام 2013 حيث غادرت الشركة وأسست مشروعها الخاص.
- 28- **الشيخة لبنى بنت خالد بنت سلطان القاسمي (الإمارات)**، وهي أول امرأة تتولى منصب وزير في تاريخ دولة الإمارات، كان ذلك في نوفمبر 2014 عندما أصبحت وزيرة التجارة الخارجية.
- 29- **إبراهيم دبدوب (الكويت)**، وهو الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال العربي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي.
- 30- **فيروز (لبنان)**، فنانة لبنانية معروفة، ويحلو لكثيرين أن يطلقوا عليها لقب "جوهرة لبنان".
- 31- **عمرو الدباغ (السعودية)**، مصري سعودي، نجح في تبوؤ منصب رفيع في "ميريل لينش" في نيويورك.
- 32- **خلف الحبثور (الإمارات)**، هو الرئيس التنفيذي لمجموعة الحبثور، وهو أحد أثري أثرياء الإمارات والعالم العربي.
- 33- **عمر الغانم (الكويت)**، يقود مجموعة الغانم منذ العام 2006 بعد أن حصل على شهادته الجامعية من جامعة "هارفارد".
- 34- **الشيخة هنادي بنت ناصر بن خالد آل ثاني (قطر)**، وحصلت في العام 2006 على لقب "سيدة الرئيسات التنفيذيات"، وساهمت بشكل كبير في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدولة قطر.

- 35- **فريد بوغدير (تونس)**، وهو أحد أعضاء هيئة التحكيم في مهرجان "كان" السينمائي، ومهرجان الفلم الدولي في برلين.
- 36- **سلطان سعود القاسمي (الإمارات)**، هو أحد الكتاب البارزين في جريدة "ذا ناشيونال" الإنجليزية التي تصدر في أبوظبي، كما أن له العديد من المقالات في جريدة "الغارديان" البريطانية وغيرها.
- 37- **سليمان الراجحي (السعودية)**، رئيس مجلس إدارة أكبر بنك إسلامي في العالم، وهو مصرف الراجحي.
- 38- **مريم أبو عطوي (فلسطين)**، وهي شابة غزاوية تبلغ من العمر 25 عاماً فقط، مبدعة، وأصبحت سيدة أعمال بعد أن تمكنت من ابتكار تطبيق على الهاتف النقال داخل فلسطين يُشبه تطبيق "أوبر" العالمي الشهير، وأطلقت عليه إسم (وَصَلْنِي).
- 39- **ماجد جعفر (الإمارات)**، وهو العقل المدبر وراء ما يُسمى "خطة الاستقرار العربي"، وهي خطة ترمي للقضاء على البطالة في أوساط الشباب بالعالم العربي.
- 40- **رونالدو موشاوار (الإمارات / سوريا)**، ولد في مدينة حلب بسوريا، قبل أن ينتقل الى دولة الإمارات ويؤسس فيها أكبر متجر إلكتروني عربي، وهو "سوق.كوم".
- 41- **الدكتورة أمينة الرستماني (الإمارات)**، وهي الرئيسة التنفيذية لشركة "تيكوم" المملوكة لحكومة دبي، وهي مظلة لتسعة مناطق حرة في الامارة.
- 42- **محمد البرواني (سلطنة عُمان)**، وهو الذي أسس شركة (MB) القابضة والتي تعمل في مجال الخدمات النفطية منذ العام 1982.
- 43- **أكبر الباكر (قطر)**، وهو الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية القطرية.
- 44- **القاضي خلود الفقيه (فلسطين)**، وقد صنعت هذه السيدة التاريخ عندما أصبحت أول قاضية شرعية في فلسطين، وذلك في العام 2009.
- 45- **سلطان أحمد بن سليم (الإمارات)**، وهو المدير التنفيذي لشركة موانئ دبي العالمية والتي تقوم في الوقت الراهن بتشغيل 70 ميناءً في مختلف أنحاء العالم.
- 46- **الشيخة مياسة بنت حمد آل ثاني (قطر)**، وهي شقيقة أمير قطر الشيخ تميم، وترأس مجلس أمناء هيئة متاحف قطر.
- 47- **سُمية جبرتي (السعودية)**، وهي أول سيدة تشغل منصب رئيس تحرير في السعودية، وقد تولت رئاسة تحرير جريدة "سعودي غازيت" الانجليزية في العام 2014.
- 48- **الشيخ عبد الله بن محمد بن سعود آل ثاني (قطر)**، وأصبح رئيس هيئة قطر للاستثمار اعتباراً من نهاية العام 2014، ويدير هذا الرجل استثمارات تزيد قيمتها عن 300 مليار دولار لصالح دولة قطر.
- 49- **الدكتور محمد ناصر الأحبابي (الإمارات)**، وهو رئيس وكالة الإمارات للفضاء، ويقود جهود بحثية جبارة في مجال الفضاء والتكنولوجيا.
- 50- **الشيخة هيا راشد آل خليفة (البحرين)**، وهي واحدة من السيدات الأوائل اللواتي أصبحن محاميات في البحرين، وهي ثالث امرأة تتراأس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بنك الإسكان "الراعي الرسمي" للمسابقة الإعلامية الثامنة لسرطان الثدي

رعى بنك الإسكان للتجارة والتمويل المسابقة الإعلامية الثامنة لسرطان الثدي، والتي نظمتها مؤسسة ومركز الحسين للسرطان، والتي تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور حول سرطان الثدي، واستمرار تفعيل دور الإعلام في التأثير على الرأي العام في المجتمع المحلي وتشجيع السيدة وحثها على إجراء فحوصات الكشف المبكر عن سرطان الثدي.

وحول شروط المسابقة التي يراها بنك الإسكان للسنة الثامنة على التوالي، يحق للمشاركين في المسابقة التقدم خلال ثلاثة أشهر بإحدى المواد الإعلامية التي تتناول سرطان الثدي، حيث تقدم الأعمال المنشورة لجميع وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

وتأتي مشاركة بنك الإسكان برعاية هذه المسابقة ضمن ممارسة دوره المجتمعي، واهتمامه برعاية ودعم كافة الفعاليات والبرامج الهادفة التي تعكس أثراً إيجابية على المجتمع.

والجدير بالذكر، أن بنك الإسكان وضمن إطار ممارسة مسؤوليته الاجتماعية، يتواجد باستمرار كراعٍ وداعم ومشاركٍ للكثير من الفعاليات والبرامج الصحية والاجتماعية والرياضية والثقافية، ويحرص البنك على القيام بهذا الدور من خلال التعاون المشترك مع مختلف المؤسسات والقطاعات الخاصة والعامة وبما يسهم ببناء جسور من الثقة والتعاون مع مختلف شرائح وفئات المجتمع الأردني الكريم.



بنك الإسكان يشارك في المعرض الوظيفي السابع لشركة أخطبوط

شارك بنك الإسكان في المعرض الوظيفي المنظم من قبل شركة أخطبوط للتوظيف والذي انعقد في المدينة الرياضية في قاعة عمان الكبرى تحت عنوان (المعرض الوظيفي السابع لشركة أخطبوط) وذلك خلال شهر 2016/9 وبمشاركة أكثر من 350 شركة محلية وعالمية.

وتأتي مشاركة البنك ضمن المعرض الوظيفي السادس تأكيداً على تحمل البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه فئة الشباب الباحثين عن فرص مميزة للعمل، والمساهمة في الحد من نسب البطالة المرتفعة، وقد تم تحضير ستاند ترويجي خاص بالبنك وبإشراف دائرة الموارد البشرية، حيث شهدت أيام المعرض زيارة أكثر من 15 ألف شاب / شابة من الباحثين عن فرص عمل جديدة ومميزة، وقد لاقى مشاركة بنك الإسكان في المعرض استحسان الحضور والزائرين الذين أبدوا حماساً وتفاعلاً واضحاً مع ممثلي البنك.



تجهيز مختبر حاسوب في مدرسة الروضة الإسلامية في البيرة

في إطار سياسة التعاون المشترك بين البنك ومؤسسات المجتمع المحلي، فقد قام بنك الإسكان بالمساهمة في تجهيز مختبر الحاسوب في مدرسة الروضة الإسلامية في البيرة خدمة لطلبة المدرسة البالغ عددهم 250 طالباً وطالبة من صفوف الروضة والصفوف الأساسية.

ومن جانبه صرح المدير الإقليمي لبنك الإسكان محمد البرغوثي بأن هذا التبرع يعكس حرص البنك على دعم مؤسسات المجتمع المحلي وخاصة القطاع التعليمي، كما أشار إلى أهمية إيجاد البيئة المدرسية السليمة والمتطورة لخدمة التعليم والتعلم.

وبدوره شكر مدير المدرسة السيد نادر سلامة بنك الإسكان على دعمه السخي، بحيث عملت هذه المساهمة على إدخال الفرحة للطلبة ووفرت لهم الجو السليم لتطوير العملية التعليمية، وأشار إلى أهمية تجهيز المختبر لما سيعود بالفائدة على الطلاب وتحصيلهم العلمي، والذي بدوره سيساعد أيضاً على تطوير مداركهم ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل. وتأتي هذه المبادرة ضمن دور بنك الإسكان لتعزيز رؤية تنموية منبثقة من مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية في عدة مجالات، والتي تعتبر من أوائل اهتماماته، وحرصه على اتمام المسيرة التعليمية لكافة الطلبة.



للمرة الثانية على التوالي...

رعاية حفل تخريج الفوج العشرون لكلية فلسطين التقنية "العروب"

ساهم بنك الإسكان في حفل تخريج الفوج العشرون التقني لكلية فلسطين التقنية "العروب" في شمال الخليل، بحضور وزير التربية والتعليم صبري صيدم وعطوفة محافظ الخليل كامل حميد، وممثلي الأجهزة الأمنية، والسيد وائل الشروف مدير فرع بنك الإسكان / حلحول، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات المحلية والخاصة واللجان المختلفة في المنطقة، وأعضاء ورؤساء بعض البلديات والمجالس القروية لمحافظة الخليل، وموظفي وعمداء الكليات وأهالي الطلبة الخريجين.

من جانبه رحب عميد الكلية د. مهيب أبو لوحة بالحضور وأشاد بدور بنك الإسكان في دعم ورعاية احتفال خريجي الكلية، بما يجسد إيمان البنك بمبدأ الشراكة ومسؤولية التعليم على الجميع. وقد تخلل الحفل عدد من الفقرات المنوعة التي نالت إعجاب الحضور والمسؤولين، وتم تقديم الشهادات للخريجين، وانتهى الحفل وسط أجواء من الفرح بين أولياء الأمور والحضور.

وبدوره أكد المدير الاقليمي لفروع فلسطين السيد محمد البرغوثي على حرص بنك الإسكان الدائم على دعم النشاطات التعليمية في كافة أرجاء الوطن، لتعزيز رؤية تنموية منبثقة من مفهوم التنمية المستدامة وروح المسؤولية في عدة مجالات، حيث جاءت هذه الرعاية ضمن سلسلة من النشاطات التي يقوم البنك برعايتها سنوياً بمختلف المجالات، وضمن سياسته الرامية إلى تنمية قطاع التعليم بشكل خاص.



رعاية حفل تكريم مديرية تربية شمال الخليل متفوقى الثانوية العامة

رعى بنك الإسكان حفل تكريم الطلبة المتفوقين بالثانوية العامة، والذي أقامته مديرية التربية لشمال الخليل بهدف حث الطلاب على تقديم الأفضل والتميز بنجاحات تسمو لتطلعاتهم، وحضر الحفل كل من مدير فرع البنك في حلحول وممثل محافظة الخليل ورئيس بلدية حلحول ورؤساء البلديات والمجالس القروية لشمال الخليل ومدير أوقاف شمال الخليل بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات وبعض الشركات الخاصة ومديري ومديرات التربية ومدارس شمال الخليل وموظفي المديرية وأهالي الطلبة المكرمين.

ورحب مدير تربية شمال الخليل بالحضور مشيداً بجهود الطلاب ودعم الأهالي، مؤكداً حاجة الوطن لكفاءات تبني وتعمّر، كما أشاد بدور بنك الإسكان السباق دائماً لدعم المديرية وتكريم الأوائل بالثانوية العامة منذ تأسيسها.

بدوره أكد السيد وائل الشروف مدير فرع بنك الإسكان / حلحول بأن هذه الرعاية تأتي إيماناً من البنك بأهمية التعليم ورؤيته بضرورة مساندة القطاع الخاص في هذا المجال، مهنتاً الطلبة وأهاليهم على النجاح متمنياً لهم دوام التوفيق.

ومن جهة أخرى شدد ممثل محافظة الخليل ورئيس بلدية حلحول السيد وجدي ملحم على ضرورة الاستمرار بالعملية التعليمية رغم كل الصعاب لما فيها من ثبات وجهاد لمستقبل مشرق وحياة كريمة، مشدداً على ضرورة تكاتف كل الجهود للارتقاء بالعملية التعليمية وضمان استمرارها ونجاحها، مؤكداً على أهمية هذا التكريم لما فيه من تحفيز للطلبة على النجاح والمثابرة للوصول إلى مبتغاهم.

ومن الجدير بالذكر أن بنك الإسكان قام بالمساهمة برعاية الحفل على مدار الست سنوات الماضية، إيماناً من البنك بمبدأ المسؤولية الاجتماعية وتفعيل دوره بدعم العملية التعليمية، وتوفير سبل نجاحها بتحفيز الطلاب على التقدم بالتعليم ليصب في رفعة وخدمة المجتمع.



أنشطة التدريب والتطوير

في إطار سعي البنك إلى تعزيز الاستثمار في العنصر البشري وتطوير المهارات المهنية لموظفيه، فقد تم خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام 2016 توفير مجموعة كبيرة من البرامج الريادية في مجال التدريب كان من أهمها برنامج تأهيل الصرافين حديثي التعيين وبرنامج تأهيل موظفي خدمة العملاء، إضافة إلى برنامج تأهيل الموظفين المرشحين لشغل المناصب القيادية والإدارية، ويركز التدريب المكثف في هذه البرامج على إشراك الموظفين في أنشطة متخصصة تضمن زيادة تأهيلهم وإحاطتهم بالعمل المصرفي وتعزيز قيم وأخلاقيات العمل لديهم وبما يتفق مع رؤية البنك وتطلعاته. حيث عقد مركز التدريب والتطوير خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 342 دورة وندوة داخلية ودورات تدريبية محلية وخارجية، شارك بحضورها 1810 موظفاً وبواقع 6150 فرصة تدريبية، حيث توزعت على النحو التالي:

البيان	عدد الدورات	عدد الفرص التدريبية	عدد الموظفين
الدورات والندوات الداخلية	181	5539	1458
الدورات المحلية	142	586	330
الدورات الخارجية	19	25	22
المجموع	342	6150	1810

وفيما يلي أبرز الدورات التدريبية التي عقدها مركز التدريب والتطوير التابع للبنك خلال هذه الفترة:

• **البرنامج التدريبي الشامل للموظفين الجدد (الصرافين):** حيث تم عقد 5 برامج تدريبية تم بموجبها تأهيل 84 موظف لشغل وظيفة صراف أو ضابط عملاء النخبة، ويهدف هذا البرنامج إلى إطلاع المشاركين على مختلف جوانب العمل المصرفي ورفع مستوى كفاءتهم الفكرية والعملية وتعريفهم بأخلاقيات المهنة المصرفية ومختلف الجوانب المتعلقة بالعمليات المصرفية.

• **البرنامج الشامل لتأهيل موظفي خدمة العملاء:** حيث تم بموجب هذا البرنامج تأهيل 38 موظفاً لشغل هذه الوظيفة، حيث اشتمل البرنامج على أبرز المحاور المصرفية والسلوكية والرقابية التالية:

- خدمات الودائع والقروض.
- الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل والكفالات المصرفية.
- توثيق العقود والتعامل مع الوكالات.
- مبادئ منح الائتمان التجاري SB.
- الضمانات المصرفية / عمليات الخزينة.
- مهارات الاتصال والتفاوض.

• **برنامج تأهيل الموظفين المرشحين لشغل المناصب القيادية والإدارية (Talent Pool):** استمراراً لخطة التدريب والتطوير للموظفين المرشحين لشغل المناصب القيادية والإدارية لدى البنك، فقد تم عقد عدة دورات لعدد من الموظفين ضمن البرنامج تمثلت بما يلي:

- Coaching Skills: شارك بحضورها 195 موظفاً.
- Effective Teams Management: شارك بحضورها 195 موظفاً.
- Effective Meetings: شارك بحضورها 20 موظفاً.
- Setting Goals & Prioritizing: شارك بحضورها 183 موظفاً.
- Time Management & Overcome Procrastination: شارك بحضورها 187 موظفاً.
- Resolving Conflict: شارك بحضورها 20 موظفاً.

• **الدورات الوظيفية المتخصصة:** عقد مركز التدريب والتطوير خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي عدداً من الدورات التدريبية المتخصصة في مجال عمل الفروع والإدارات، وكان من أبرزها:

- الكشف عن التزييف والتزوير.
- القروض غير العاملة.
- إدارة عمليات الخزينة والسوق الأجنبي.
- البطاقات الإلكترونية والقنوات البديلة.
- HR Development Strategies & Integration Workshop

• **دورات اللغة الإنجليزية وتطبيقات الحاسوب:** في إطار سياسة البنك الهادفة إلى تطوير المهارات الأساسية لموظفيه باللغة الإنجليزية وتطبيقات الكمبيوتر استمر البنك في عقد الدورات التدريبية التالية:

- برنامج كامبردج لمهارات تقنية المعلومات.
- دورات اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية لدى المعاهد المتخصصة.
- دورات Microsoft Excel.

• **الندوات التدريبية وورش العمل،** وكان أبرزها:

- ندوة اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing.
- ندوة مكافحة غسل الاموال والاشتباه المالي.
- ندوة تعريفية حول الشركات الصغيرة.
- معيار الإفصاح المالي الدولي رقم 9.

• **الدورات المحلية والداخلية:** حرصاً على مواكبة آخر المستجدات المصرفية قام البنك بإيفاد عدد من موظفي البنك للمشاركة بحضور الدورات التدريبية المنعقدة لدى معاهد التدريب المحلية والداخلية، وكان أبرزها:

- Cyber Security in Banks
- التوثيق الائتماني للعقود المصرفية.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- الملتقى الإقليمي لتأمين المشاريع الإنشائية.
- تحديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تطبيق معيار التقرير المالي الدولي.
- تطوير القنوات الإلكترونية لدى الشركات.
- ورشة عمل دور البنوك ومؤسسات ضمان القروض.
- Job Evaluation
- Reward Management
- Share Point Foundation 2013 - Advanced Level

• **الدورات الخارجية:** قام البنك بإيفاد عدد من موظفي البنك للمشاركة بحضور دورات تدريبية عقدت خارج الأردن والتي جاءت على النحو التالي:

- إدارة التعرضات الكبيرة والمنهجيات وفق معيار IFRS9 / جمهورية مصر العربية.
- Implementing Advanced Cisco ASA Security Training / الإمارات العربية المتحدة.
- IT Financial, Procurement & Asset Management Summit / المملكة المتحدة.
- مؤتمر SIBOS / سويسرا.
- مؤتمر التكامل المصرفي العربي / لبنان.



